# لماذا يتراجع الطلب الشعبى على الديمقراطية؟

ليس مدهشاً التحول الكبير الذى حدث فى موقف كثير من المصريين تجاه الديمقراطية وحقوق الإنسان وكرامته خلال فترة وجيزة. صحيح أن الأمر يبدو غريباً بالنسبة إلى من يقارنون المشهد السياسى الراهن بما كان عليه ليس فقط خلال أيام ثورة 25 يناير وبُعيدها، ولكن فى السنوات التى سبقتها أيضا. فقد بدأت قطاعات متزايدة من المصريين فى إدراك أهمية الديمقراطية خلال السنوات الخمس الأخيرة فى عهد مبارك، بعد أن بلغ الفساد مبلغاً ساهم فى تنامى الوعى بأن تحرير النظام السياسى ضرورى لتوفير المقومات اللازمة للحد من هذا الفساد مثل الشفافية والرقابة البرلمانية والشعبية والمحاسبة والمساءلة.

كما أدى توسع التجاوزات الأمنية إلى ازدياد الوعى بأن غياب الديمقراطية صار خطراً مباشراً على حياة الناس وسلامتهم وليس فقط على الحياة السياسية، وأن احترام حقوق الإنسان بات ضرورياً لوضع حد لتلك التجاوزات. وكان لقتل الشاب خالد سعيد بعد إلقاء شرطيين سريين القبض عليه أثر بالغ فى انتشار هذا الوعى. فقد أثارت صورة خالد سعيد ابن الطبقة الوسطى خوف قطاعات واسعة فى هذه الطبقة على أبنائها الذين صاروا معرضين للخطر الناتج عن غياب الديمقراطية وعدم احترام حقوق الإنسان، حتى وهم أبعد ما يكونون عن السياسة والمعارضة.

ولذلك كانت الاستجابة الشعبية سريعة للنداء الذى وجهه المتظاهرون يوم 25 يناير 2011 «يا أهالينا انضموا لينا» تعبيراً عن ازدياد الطلب على

الديمقراطية وحقوق الإنسان، إلى جانب التطلع إلى إنهاء المظالم الاجتماعية التى تراكمت ووضع حد للخراب الذى تفاقم. غير أن ما حدث على مدى أكثر من ثلاث سنوات لم يكن قليلاً. فقد جرت مياه كثيرة فى مجرى السياسة المصرية جعلت الطلب الشعبى على الديمقراطية وحقوق الإنسان الآن أقل مما كان عليه حتى قبل أن يتنامى الوعى العام بأهميتهما فى النصف الثانى من العقد الماضى.

ويمكن تفسير هذا التحول فى ضوء الاضطراب الذى يعقب الثورات الشعبية كلها منذ جيلها الأول الذى بدأ بالثورة الفرنسية 1789، وحتى جيل الثورات الملونة فى منتصف العقد الماضى والذى كان هو الأخير قبل جيل الثورات العربية فالاضطراب يخلق بطابعه وبتداعياته الأمنية والاقتصادية حالة خوف عام، حدث هذا فى أعقاب مختلف الثورات الشعبية عبر أجيالها كافة، وليست مصر استثناء فى هذا السياق التاريخى، وخاصة فى ظل الصدمة الهائلة التى ترتبت على حكم جماعة «الإخوان».

فقد دفعت هذه الصدمة حالة الخوف العام إلى الذروة، وخاصة فى أوساط الطبقة الوسطى الأكثر اهتماما بالديمقراطية، والتى كان لها الدور الأكبر فى زيادة الطلب عليها قبل الثورة، كما يساهم العنف الذى اندلع منذ إسقاط حكم «الإخوان» فى إضعاف الاهتمام بحقوق الإنسان وكرامته. وأخذ هذا الاهتمام فى التراجع مع تنامى خطر الإرهاب الذى يجعل الطلب على الأمن مقدماً على كل شىء. فحين يكون المجتمع مهددا من جراء إرهاب متوحش، يصبح كثير من الناس مستعدين للتضحية بحريتهم، بل بكيانهم الإنسانى وما يقترن به من حقوق وحريات من أجل الحفاظ على وجودهم المادى.

وليست هذه سمة خاصة بالمصريين وحدهم فهى قاسم مشترك بين الشعوب فى مراحل الانتقال الصعب الى الديمقراطية، حين يحدث هذا الانتقال عبر مسار مضطرب تكثر فيه العوائق ويعقب كل خطوة إلى الأمام ارتداد مؤقت إلى الوراء، الى أن تنتشر الثقافة الديمقراطية تدريجيا.

فكلما كانت هذه الثقافة أضعف، صار تراجع الطلب على الديمقراطية وحقوق الإنسان أسرع وأوسع عندما يتعرض المجتمع لخطر شديد أو أزمة كبرى. ففى هذه الحالة تبدو الديمقراطية كما لو أنها ترف يسهل الاستغناء عنه، بل يعمد البعض إلى الحط من شأنها، وربما اعتبارها جزءا من الخطر الذى يهدد المجتمع رغم أنها- على العكس- إحدى أهم أدوات مواجهة هذا الخطر وفق ما أثبتته تجارب معظم الشعوب فى العصر الحديث.

غير أن الكثير من هذه الشعوب لم يدرك أهمية الديمقراطية إلا بعد تجارب صعبة ومخاض عسير وإذا كان هذا قد حدث لشعوب تعرضت فى بداية ثوراتها الديمقراطية لصدمات أقل حدة من صدمة قطاع واسع من شعبنا فى ظل حكم «الإخوان» ثم تنامى الإرهاب، فلا ينبغى أن نستغرب استعداد كثير منا للتضحية بحقوق وحريات أساسية لا تكتمل إنسانية الفرد بدونها ففى مثل هذه الظروف، يقل الطلب مؤقتا على الديمقراطية، ويزداد الطلب على الأمن لبعض الوقت، إلى أن يتجاوز المجتمع حالة الخوف التى تدفعه فى هذا الاتجاه، وتنتشر الثقافة الديمقراطية فى ربوعه تدريجياً.